



دور الإصلاح الميزانياتي في تحقيق إستدامة المالية العمومية في الجزائر The Role of Budgetary Reform in Achieving the Sustainability of Public Finance in Algeria

سريدي أحمد¹

جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي-تيسمسيلت، الجزائر

saridi.ahmed@univ-tissemsilt.dz

مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، تيسمسيلت

تاريخ القبول للنشر: 2025-12-01

تاريخ الاستلام: 2025-09-08

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل دور الإصلاح الميزانياتي في تحقيق إستدامة المالية العمومية في الجزائر، وذلك من خلال التركيز على التحولات التي أدخلها القانون 18-15 كإطار إستراتيجي لتسيير المالية العمومية، مثل ميزانية البرامج، التخطيط المالي متعدد السنوات، ورقمنة المالية العمومية. وخلصت الدراسة أن الإصلاحات الميزانياتية مثلت نقلة نوعية في إدارة موارد الدولة وتخصيصها، ما جعلها أداة استراتيجية لتحقيق الاستدامة المالية. وتعزيز المصداقية المالية للدولة أمام المؤسسات الدولية والمستثمرين، وساهمت أيضا في ترسيخ مبادئ حوكمة وشفافية المالية العمومية في الجزائر. الكلمات المفتاحية: الإصلاح الميزانياتي، المالية العمومية، الميزانية، الاستدامة المالية.

Abstract:

This study examines the role of budgetary reform in achieving the sustainability of public finance in Algeria, focusing on the transformations introduced by Organic Law 18-15. By integrating program-based budgeting, multi-year financial planning, and digitalization, these reforms marked a qualitative shift in managing and allocating public resources. The findings highlight budgetary reform as a strategic tool to ensure fiscal sustainability, strengthen Algeria's financial credibility with international institutions and investors, and promote governance and transparency in public finance.

Keywords: Budgetary reform, Public finance, Budget, Fiscal sustainability.

¹ د. سريدي أحمد

مقدمة:

تُعَدّ المالية العمومية الأداة التي تعول عليها الدول في تحقيق إستقرارها الاقتصادي والاجتماعي، وهي تمثل الإطار الرسمي الذي يترجم الرؤية الإستراتيجية للاقتصاد الوطني و تبرز طبيعة الموارد التي تعتمد عليها الحكومة في تمويل الأنشطة العمومية، و تبين مدى قدرتها على الاستجابة لأولويات التنمية. وعليه، فالمالية العمومية تمثل في جوهرها مرآة عاكسة للوضعية المالية الحقيقية للدولة، وتُظهر بوضوح قدرة الدولة على التحكم في السياسات المالية بما يخدم الاقتصاد الوطني. وفي إطار السياق السابق تُعَدّ الاستدامة المالية إحدى الركائز الجوهرية التي تسعى إليها الدول من أجل ضمان إستمرارية تسيير شؤونها الاقتصادية والاجتماعية بكفاءة وفاعلية، فهي تعبر عن قدرة الميزانية العمومية على تغطية النفقات الحالية والمستقبلية بموارد مستقرة دون اللجوء الى المديونية وفي الحالة الجزائرية، تبرز إشكالية الاستدامة المالية بشكل أكثر حدة نتيجة لطبيعة البنية الاقتصادية للدولة التي تعتمد بشكل كبير على مداخيل قطاع المحروقات فالإقتصاد الجزائري أصبح رهينة تذبذبات أسعار المحروقات ، وهو ما يؤثر على مداخيل الميزانية العامة للدولة . حيث كشفت الأزمة المالية التي عرفتها الجزائر بعد إنهيار أسعار النفط في سنة 2014، عن مدى الارتباط العضوي بين التوازنات المالية وأسعار المواد الطاقوية في الأسواق العالمية. وقد أدّى هذا الوضع إلى تسجيل عجز مالي متزايد أحدث تآكل كبير في احتياطات الصرف، مما دفع السلطات إلى تبني سلسلة من الإصلاحات الميزانياتية الرامية إلى إعادة هيكلة المالية العمومية وتوجيهها نحو مزيد من الاستدامة.

تواجه الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية والمالية العالمية ضغوطاً متزايدة لتحقيق الاستدامة المالية وضمان كفاءة استخدام الموارد العمومية لا سيما وأنها تعتمد بدرجة كبيرة على العائدات النفطية، وهو ما انعكس على إستقرارها المالي وقدرتها على ضبط التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية وفي سياق هذا الطرح برزت الإصلاحات الميزانياتية كخيار استراتيجي لتعزيز فعالية المالية

العمومية، وتحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات وتحقيق مبادئ الحوكمة، بما يضمن الانتقال من إدارة تقليدية قائمة على مدخلات الإنفاق إلى إدارة قائمة على تحقيق النتائج والأهداف. وفي ضوء هذا التحول، تطرح الدراسة الإشكالية التالية: ما هو دور الإصلاحات الميزانية في الجزائر في تحقيق إستدامة المالية العمومية، ضمن مسعى الدولة الرامي الى تعزيز كفاءة الميزانية العمومية وضمان إستقرار التوازنات الاقتصادية والمالية للدولة؟

ولالإلمام بمختلف جوانب هذه الاشكالية يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية:

1. ما مضمون الإصلاحات الميزانية في الجزائر وكيف يمكن ربطها بمفهوم الاستدامة المالية؟
 2. ما المقصود باستدامة المالية العمومية، وما هي أبعادها النظرية والعملية في سياق إدارة الميزانية العمومية؟
 3. ما هي الإستراتيجيات والآليات الحديثة التي يمكن أن تساهم في تعزيز إستدامة المالية العمومية في الجزائر؟
- فرضيات الدراسة

بناءً على الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة و من أجل معالجة الإشكالية في إطار الأسئلة المطروحة كان لابد أن تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

1. تُعدّ الإصلاحات الميزانية التي إعتمدتها الجزائر إطاراً استراتيجياً لتبني مقاربة التسيير المبني على النتائج ضمن مختلف مراحل دورة إعداد وتنفيذ الميزانية العمومية، وذلك عبر اعتماد آليات حديثة وفعّالة لتخصيص الموارد العمومية، وترشيد الإنفاق العمومي بما يعزز الكفاءة الاقتصادية للمالية العمومية.
2. تتمثل الاستدامة المالية للمالية العمومية في قدرة الدولة على الحفاظ على توازن مالي مستدام ضمن الوفاء بالالتزامات الحالية والمستقبلية، مع تعزيز قدرتها على مواجهة الصدمات الاقتصادية والتحكم في مستويات الدين العمومي ضمن حدود مقبولة، دون الإخلال بواجباتها الاقتصادية والاجتماعية.



3. تبَيّ الجَزائر لآليات حديثة في إدارة المالية العمومية بشكل رافعة أساسية لتحقيق الاستدامة المالية عبر دعم فعالية السياسات الميزانياتية وتعزيز إستقرار التوازنات الاقتصادية والمالية للدولة.

أهمية الدراسة :

دراسة موضوع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر من زاوية علاقته بتحقيق استدامة المالية العمومية له أهمية البالغة، سواء من الناحية النظرية أو العملية. فمن الناحية النظرية، يساهم في إثراء النقاش العلمي حول آليات تحديث المالية العمومية في الدول التي تعتمد على مداخل المحروقات والتحول نحو نموذج مالي أكثر تنوعاً واستدامة. أما من الناحية العملية، فإن تحليل التجربة الجزائرية في هذا المجال يفتح المجال لتقييم نتائج الإصلاحات المنجزة، واستجلاء نقاط قوتها وضعفها، وإستخلاص الدروس التي من شأنها المساهمة في رسم سياسات مالية أكثر فعالية واستدامة.

أهداف الدراسة

1. إظهار دور الإصلاحات الميزانياتية في تعزيز استدامة المالية العمومية في الجزائر.
2. تحليل دور أدوات التخطيط والبرمجة الحديثة في استقرار الميزانية على المدى المتوسط والطويل.
3. إبراز أثر الإصلاح الميزانياتي على كفاءة المالية العمومية في تحقيق إستقرار الميزانية

المنهج المستخدم في الدراسة :

لقد إستدعت طبيعة الدراسة إعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والأدبيات النظرية المرتبطة بالإصلاحات الميزانياتية و الاستدامة المالية وكذا عرض الإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الإستدامة المالية وتعزيز صلابة المالية العمومية.

الدراسات السابقة

لقد قام الباحث بالاطلاع على عدد من الدراسات السابقة منها العربية ومنها

بالأجنبية، وقام بإنتقاء مجموعة منها، ويمكن عرضها على النحو المتسلسل الموالي:

1. دراسة (عمالو عبد الجليل، مداحي عثمان، 2024) دور الإصلاح الميزانياتي في ترشيد الإنفاق العام في الجزائر، هدفت الدراسة الى بيان كيفية مساهمة الإصلاح الميزانياتي في تحسين تخصيص وتوزيع الموارد العمومية و تبيان اليات ترشيد الإنفاق الحكومي في الجزائر، وخلصت الى أن القانون 15-18 ربط الإنفاق العمومي بمنطق تحقيق النتائج، من خلال اعتماد آليات دقيقة للبرمجة الميزانياتية تربط الموارد بالاحتياجات الفعلية للبرامج العمومية.

2. دراسة (زارع صبرينة، كركار مليكة، 2024) الاستدامة المالية بالجزائر: دراسة تحليلية استشرافية للقانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية، هدفت الدراسة لإبراز أهمية القانون 15-18 في تحقيق الاستدامة المالية بها، من خلال معالجة الاختلالات المالية وتحديث إطار جديد للمالية العمومية، وترقية آليات التخطيط المالي وتجسيد حوكمة المالية العمومية و توصلت الدراسة لأهمية السهر على التطبيق السليم لأحكام القانون 15-18 وضرورة حوكمة الإنفاق العام وتفعيل عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص لضمان تحقيق الاستدامة المالية.

3. دراسة (ركاب عبد الكريم، معطالله محمد مداحي، 2023) آليات و خصائص تطبيق تسيير الموازنة العامة وفق الإصلاح الميزانياتي الجديد في الجزائر، وكانت تهدف الى تحليل الآليات والوسائل التنظيمية والفنية لتطبيق الإصلاح الميزانياتي الجديد في إدارة الميزانية العامة للدولة، توصلت الدراسة إلى وجود عدة خصائص و آليات تطبيق وتسيير النظام الجديد القائم على الاهتمام بالنتائج أكثر من الوسائل، أهمها المتعلقة بهيكله الأهداف والبرامج وتحديد الأولويات هدفها الأساسي توظيف الموارد العمومية بأكثر نجاعة وفعالية للمحافظة على المال العام.

4. دراسة (Fellouh Farida Celia، 2022) *Réforme budgétaire en Algérie : résultats dans le introduction du principe de gestion axée sur les*



budget de l'État، قامت الدراسة على تحليل بنية النصوص القانونية التي أدخلت نهج التسيير المبني على النتائج في العملية الميزانياتية. وخلصت الى أن هذا النهج يعد قفزة نوعية في مجال المالية العمومية في الجزائر لأنه يستند إلى منطق جديد مستوحى من القطاع الخاص يقوم على الادارة بالأهداف وحقق إعادة بناء شاملة لمراحل إعداد وتنفيذ الميزانية .

على الرغم من وجود عدة دراسات حول الإصلاح الميزانياتي في الجزائر والاستدامة المالية، إلا أن معظمها ركز على الميزانية العامة، والتسيير القائم على النتائج و الشفافية، و تكييف نظام المحاسبة وفق معايير المحاسبة الدولية، أو تناول تقييمات عامة لفعالية الإصلاح الميزانياتي، لكنها غالبًا لم تدمج تقييم الإصلاح الميزانياتي بشكل شامل مع إستدامة المالية العمومية في منظور واحد.

كما أن الدراسات السابقة لم تتعمق في البحث في قياس العلاقة المباشرة بين الإصلاح الميزانياتي و استدامة المالية العمومية، بمعالجة الترابط بين ترشيد النفقات، كفاءة استخدام الموارد، واستقرار موارد الدولة على المدى المتوسط والطويل. إذن، ما يميز دراستنا عن بقية الدراسات هو تركيزها على الإصلاح الميزانياتي كآلية لتحقيق استدامة المالية العمومية في الجزائر، وليس مجرد تحسين كفاءة الإنفاق أو تغيير نظام المحاسبة العمومية. وكذا تسليط الضوء على السياق الجزائري الجاري العمل به بما يشمل التحديات المتعلقة بالبحث عن الموارد المالية المستقرة وتطبيق القانون رقم 15-18 بما يضمن الاستقرار الاقتصادي المالي للدولة.

هيكل الدراسة فهي كما يلي:

- المحور الأول: يتناول الأدبيات المرتبطة بالإصلاحات الميزانياتية والاستدامة المالية؛
- المحور الثاني: يركز على وصف إستدامة المالية العمومية؛
- المحور الثالث: يعرض الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق إستدامة المالية العمومية.

المحور الأول: الإطار النظري للإصلاح الميزانياتي والإستدامة المالية

من أجل مناقشة موضوع الإصلاح الميزانياتي والاستدامة المالية، كان من الضروري فهم السياق التاريخي والاقتصادي والقانوني الذي مهد لإدخال الإصلاحات الحديثة في إدارة المالية العمومية.

1- الإصلاح الميزانياتي في الجزائر

يتيح إستعراض إطار الإصلاح الميزانياتي في الجزائر الوقوف على الخلفية المرجعية للإصلاح الميزانياتي ودوافعه وأهدافه ومساره وبذلك، يمثل هذا الإطار مدخل أساسي لإدراك وفهم الإصلاحات والأسس التي إعتمدت عليها السلطات وآلياتها في سياق تحديث المالية العامة في الجزائر

1.1- الخلفية المرجعية للإصلاح الميزانياتي في الجزائر

قبل سنة 2018، كانت الميزانية العمومية في الجزائر تعتمد على النظام التقليدي المبني على مدخلات الإنفاق، حيث تُعرض النفقات حسب البنود (أجور، معدات، خدمات) غير أن تزايد الضغوطات على التوازنات المالية للبلاد أفرز الحاجة إلى ضرورة اعتماد نظام ميزانياتي حديث يربط التمويل بالنتائج ويعزز الشفافية والرقابة على الأداء. وفي هذا الإطار، شرعت الدولة الجزائرية منذ مطلع الألفية في مسار إصلاحي شامل لعصرنة الأنظمة المالية والميزانياتية، إذ أطلقت وزارة المالية سنة 2005 مشروعًا لإصلاح الميزانية بدعم من البنك الدولي-Crédit n-7047-AL، من خلال إبرام عقدين للتعاون الأول مع مكتب الاستشارات الكندي CRC-SOGEMA قصد إعداد نظام متماسك يقوم على الميزانية حسب النشاط والميزانية القائمة على النتائج، والثاني مع مجمع النفع العام الفرنسي GIP-Adetef الذي أسندت له مهمة إعادة هيكلة دورة النفقة باعتبارها محورًا أساسيًا في الإصلاح وقد توجّ هذا المسار بصدور القانون رقم 15-18 المتعلق بقوانين المالية في سنة 2018، الذي جسّد جهود 12 سنة من العمل المتواصل، مستهدفًا إعادة النظر في أساليب إعداد الميزانية وإجراءات تنفيذها بما يضمن تخصيص الموارد بكفاءة بين القطاعات، ورفع مستوى الأداء، وتوفير مرونة أكبر في الرقابة السابقة، مع



تعزيز آليات التدقيق ورقابة التسيير اللاحقة، بما يقحم مسؤولية كاملة على عاتق الجهات المنفذة لبرنامج الدولة. (مصطفى، 2023، ص129)

مشروع إصلاح نظام الميزانية إنبثق عنه محوران رئيسيان: المحور الأول يخص إصلاح النظام الميزانياتي من خلال إدخال رؤية جديدة حول إعداد الميزانية على أساس إطار متعدد السنوات بدل الاطار السنوي التقليدي، وهو ما يسمح بتحقيق رؤية أوضح للسياسات المالية على المدى المتوسط، إضافة إلى تحسين عرض الميزانية بما يضمن وضوحها وسهولة قراءتها من قبل مختلف الفاعلين، فضلاً عن تطوير وظيفة الاستشارة لوزارة المالية حتى لا يقتصر دورها على الجوانب الشكلية الإجرائية فقط، بل يمتد ليشمل الجوانب التوجيهية والاستراتيجية، مع إعادة هيكلة إجراءات تنفيذ النفقات لمسايرة القواعد الحديثة لحوكمة المالية العامة، أما المحور الثاني فقد ركّز على تحديث نظم المعلومات ورقمنة المالية العامة، وذلك عن طريق تطوير نظام معلوماتي مدمج لتسيير الميزانية، إلى جانب إنشاء مديرية مركزية للإعلام الآلي على مستوى وزارة المالية، من أجل القيام بتحديث البنية التكنولوجية ومتابعة تطبيق نظام الرقمنة في مختلف مراحل إعداد الميزانية وتنفيذها ومراقبتها. ويُعتبر المحور الأول الأكثر أهمية في عملية الإصلاحات، حيث تم تطبيقه بشكل تجريبي خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2007 على 05 وزارات بهدف إعداد ميزانية سنة 2010 وفق النهج الجديد، غير أنّ ظهور بعض العراقيل حالت دون بلوغ النتائج المنتظرة بصورة كاملة، وبالموازاة مع ذلك، تم إعداد نظام إعلام آلي متكامل خاص بتسيير الميزانية، كما جرى تطوير مخطط محاسبي جديد للقطاع العام بالتعاون مع مكتب الاستشارات الفرنسي ADETEF-GIP بما يسمح بمواءمة النظام المحاسبي الوطني مع المتطلبات الدولية في مجال شفافية المالية العمومية.

ونظراً للتغيرات العميقة التي أحدثها القانون العضوي 18-15، تقرر تأجيل دخوله حيّز التنفيذ إلى سنة 2023، حيث تم إعتماد مبدأ التدرج في إحداث الإصلاحات، وذلك عن طريق قوانين وتنظيمات وظيفية وعملية جديدة في كل

سنة مالية، بما يتيح للوزارات والهيئات العمومية فترة كافية للتأقلم مع مقتضيات النظام الجديد. وبهذا الشكل، تهدف السلطات العمومية إلى تحقيق الإستيعاب الكامل لآليات ميزانية البرامج وإعتماد منهجية التسيير المبني على النتائج بحلول سنة 2023، الأمر الذي يشكل نقلة نوعية في مسار إصلاح المالية العمومية. (حياة، 2023، ص 273).

2.1-دوافع الاصلاح الميزناتي: الجزائر كغيرها من الدول قامت بمسيرة الإتجاهات الحديثة لإصلاح نظام الميزانية العمومية، وذلك من خلال الإنتقال من الميزانية التقليدية إلى ميزانية البرامج والأهداف، بهدف مواجهة مختلف أوجه القصور والإختلالات التي كانت تميز الميزانية التقليدية التي كان يتم اعدادها وتنفيذها في إطار القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07/07/1984، المتعلق بقوانين المالية (ركاب عبد الكريم، 2023، ص 174) وكنتيجة للإصلاحات التي إنتهجتها السلطات العمومية في الجزائر في مجال تحديث تسيير المالية العامة ضمن مقاربة شاملة، جاء بها التعديل الدستوري لسنة 2016، لاسيما المادة 141 من الدستور، والتي تم تعزيزها في المادة 123 من تعديل دستور 2020. (دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2020) ويمكن القول أن من أبرز الدوافع التي أدت إلى تبني الإصلاح الميزناتي يكمن في معالجة الاختلالات الهيكلية التي كانت تشوب النظام الميزناتي التقليدي، والتي أفرزت جملة من النقائص في مجالات التخطيط، التنفيذ، والرقابة وتقييم الأداء في تخصيص الموارد وتوزيع النفقات العمومية ومنها نذكر:

- غياب إطار للميزانية متعدد السنوات: يعتبر مبدأ السنوية جامداً وغير مرنة، خاصة بالنسبة لإنجاز بعض النشاطات المتوسطة والطويلة المدى، أي عدم إرتباطها بالخطط والبرامج التنموية للدولة، وبالتالي عدم وضوح الأهداف المسطرة والنتائج المنتظرة التي تخصص لها الإعتمادات المالية، مما يجعل من الصعب وضع مؤشرات لقياس الفعالية والكفاءة، وهو ما يستدعي ضرورة التخلي عن هذا المبدأ.
- عدم فعالية النظام الميزناتي المطبق: النهج الميزناتي الحالي لا يسمح بالتسيير حسب مبدأ الإدارة بالأهداف، وإنما حسب الوسائل، لأن النفقات مقدرة حسب

طبيعتها وليس وفق برامج وأهداف معينة، كما أن تخصيص الاعتمادات المالية يتم عادةً وفق إستهلاكات الميزانية للسنوات السابقة، وعمليات التحكيم والتفاوض والعامل الشخصي في ظل غياب المعايير الموضوعية، بالإضافة إلى عدم التوافق بين مدونة ميزانية التسيير وميزانية التجهيز من حيث التوزيع، حيث توزع ميزانية التسيير حسب الوزارات، بينما ميزانية التجهيز توزع حسب القطاعات (أحمد، 2024، ص 40)

• **ضعف النظام المعلوماتي:** المدونة الحالية لا توفر المعلومة المطلوبة، ولا تبدو مطابقة للحاجات الضرورية لاستعمال المعلوماتية، مما يستدعي إعادة النظر فيها لتصبح أكثر توافقًا مع التصنيفات الإدارية والاقتصادية والوظيفية، وبذلك يسهل إستعمالها في الأنظمة المعلوماتية. كما أن النظام الميزانياتي يعاني من نقص في أنظمة معلوماتية متطورة تسمح بتتبع تطور معطيات الميزانية من تقديمها إلى غاية تنفيذها.

• **حتمية الانتقال إلى ميزانية البرامج والأداء:** الإطار القانوني الخاص بتسيير الميزانية العمومية في الجزائر غير مكيف مع الوضعية الاقتصادية والسياسية الحالية، فالفترة الممتدة من سنة 1984 إلى غاية الآن شهدت عدة تحولات هامة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما يستوجب تكييف الأطر القانونية مع هذه المستجدات، بالإضافة إلى نقص الشفافية في الميزانية وغياب الوثائق المساندة لها، فبالرغم من أن المشرع نص على إرفاق قانون المالية السنوي بوثائق (تقرير التوازن الاقتصادي والمالي، ملحقات تفسيرية) إلا أن هذه الوثائق من الصعب الحصول عليها، خاصة الملحقات التفسيرية.

• **عدم فعالية النظام الرقابي:** حيث تركز الرقابة السابقة التي كان يمارسها المراقب المالي على تطابق النفقة مع التشريع والتنظيم المعمول دون الأخذ بعين الاعتبار لمعيار الأداء، كما أن تعدد أجهزة الرقابة أدى إلى تعقيد الإجراءات الإدارية دون تقييم فعالية النفقة أو مدى ملاءمتها لتحقيق الهدف، أما الرقابة اللاحقة فلا تُحدث أثرًا ملموسًا في تحسين التسيير العمومي (أحمد، 2024، ص 40)

3.1-أهداف الاصلاح الميزنياتي في الجزائر: يمكن تلخيص أهداف مشروع الإصلاح

في النقاط التالية. (عثمان، 2024، ص310):

- تحسين شفافية المالية للوصول إلى وضوح الاختيارات السياسية و الاقتصادية الاجتماعية للحكومة؛
- تعزيز القدرات التنبئية لوزارة المالية من خلال إنشاء نظام مالي متكامل على عدة سنوات؛
- تعزيز مسؤولية ومساءلة الأعوان والمؤسسات المستخدمة للموارد العمومية؛
- تعزيز متابعة تنفيذ المالية وفعالية تطبيق السياسات الاقتصادية؛
- تحسين تقديم وثائق المالية وتفعيل طرق التحضير والتنفيذ؛
- تبسيط الخيارات الاستراتيجية بتوفير المعلومة وأفضل التحاليل الاقتصادية الكلية والجزئية.

4.1-مسار الاصلاح الميزنياتي في الجزائر

لقد فكرت الجزائر في تبني إصلاحات تدريجية منذ مطلع الألفية، بهدف تحديث المالية العمومية والانتقال من نموذج إدارة تقليدي قائم على منطق توفير الوسائل إلى نموذج قائم على منطق النتائج والأهداف. وقد تميزت هذه الإصلاحات بعدة محطات رئيسية، يمكن ذكر أبرزها:

- إصلاح نظام الميزانية (2018): من أجل ضمان فعالية تسيير المال العام وفق متطلبات الحوكمة، تبنت الجزائر كغيرها من الدول أساليب تسيير حديثة ومعمول بها دولياً، حيث تضمن القانون العضوي الجديد 15-18 المتعلق بقوانين المالية و الذي أصبح يمثل الإطار المرجعي الجديد للمالية العمومية في الجزائر، حيث كرس مبدأ البرمجة متوسطة المدى وربط النفقات بالنتائج. وأحدث تحولات جذرية في آليات تسيير الإدارات العمومية، من خلال الانتقال من موازنة البنود التي تُعتبر أداة للرقابة على الدفع فقط وتعتمد على ثقافة التسيير القائمة على الوسائل والإجراءات، إلى موازنة البرامج والأداء التي تُعتبر تبويباً حديثاً للموازنة وتعطي



الأهمية إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام وأداء برامج وأعمال الدولة (حياة، 2023، ص271).

• إصلاح نظام المحاسبة العمومية(2023): الإطار المحاسبي العمومي في الجزائر تشكل تاريخيا من عدة نصوص تشريعية أبرزها قوانين المالية وقوانين المحاسبة العمومية وكان النظام السائد قبل سنة 1990 يركز أساساً على العمليات الميزانياتية والمالية للدولة، وكان يسير بالقانون رقم 84-17 المؤرخ في 7/7/1984، ورغم شمولية هذا القانون، إلا أن نطاقه كان محدوداً و إقتصراً على تسيير المالية العمومية فقط دون التطرق للجوانب الأوسع من المحاسبة العمومية وهي الجوانب التي جاء لاحقاً القانون 90-21 المؤرخ في 15/8/1990 لتغطيتها. حيث وسّع هذا الأخير الإطار التنظيمي ليشمل ليس فقط العمليات الميزانياتية، بل إمتد للممارسات المحاسبية للجماعات المحلية والمؤسسات العمومية(Nabila, 2024,p630.631) ، وعلى الرغم من قوة هذه المبادئ التي كان يقوم عليها نظام المحاسبة السابق إلا أنه كان يعاني من عدة نقائص أبرزها إعماده على الأساس النقدي الذي جعله نظاماً إجرائياً قائماً على الامتثال للقوانين والتنظيمات أكثر من كونه أداة لقياس الكفاءة الاداء، كما أنه لم يشمل محاسبة الأصول والخصوم بشكل كامل، الأمر الذي حدّ من إمكانية تقديمه لصورة شاملة وصادقة عن الوضعية المالية للدولة. (Haillami, 2024,p632)

لقد واجهت الجزائر، على غرار العديد من الدول، إنتقادات دولية واسعة تتعلق بجودة التقارير المالية ودرجة إتساقها وقابليتها للمقارنة، وهي إنتقادات ناجمة أساساً عن قصور أنظمة المحاسبة العمومية التقليدية في تغطية مختلف الأنشطة الاقتصادية بشكل شامل ودقيق وفي هذا الإطار، شكّل إصلاح نظام المحاسبة العمومية، من خلال تبني مجموعة متكاملة من المعايير الدولية للقطاع العام والممارسات الفضلى مثل IPSAS، فرصة لتحسين جودة وموثوقية المعلومات المالية العامة ويسمح هذا الإصلاح من تمكين صانعي القرار من الاعتماد على بيانات مالية أكثر دقة وشفافية، بما يسمح بتقييم الوضع المالي والأداء الحكومي

والتدفقات النقدية ، فضلاً عن تعزيز الاتساق والمقارنة على المستويين الإقليمي والدولي. وتقوية التخطيط للاستثمار العام وإدارة أصول الدولة، وتحقيق مستويات أعلى من الشفافية والمساءلة ورفع مستوى قبول وموثوقية الحكومة أمام المواطنين والمجتمع الدولي. (Gourfinkel, 2021, p1).

وأمام أوجه القصور التي شابت النظام المحاسبي السابق، جاء القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية (LOLF) ليؤسس لنظام محاسبي مزدوج يقوم على الجمع بين المحاسبة الميزانية المبنية على الأساس النقدي والمحاسبة العامة القائمة على أساس الاستحقاق. وقد أسهم هذا التحول في تعزيز شفافية التقارير المالية والذمة المالية للدولة، وقد أتاح هذا الإطار القانوني أرضية أكثر إستراتيجية لتخصيص الموارد العمومية، وتحسين الاستدامة المالية، وتعزيز المساءلة داخل القطاع العام (Haillami, 2024, p635).

• تبني إستراتيجية رقمنة المالية العمومية (2023): لقد فشل النظام الميزانياتي والمحاسبي المعمول به قبل القانون 18-15 في عكس الصورة الكاملة والصحيحة للمالية العمومية وقد جعل من الصعب على صانعي القرار تقييم الوضعية المالية الدقيقة للدولة، ما أعاق التخطيط والتسيير المالي العمومي (brahim, 2018, p15)، حيث أبانت عملية التسجيلات الكتابية الصارمة لعمليات الميزانية والخزينة في هيكل حسابات الخزينة نظاماً جامداً ومتقادماً، عجز عن التكيف مع الإحتياجات المالية المتطورة وما زاد من فشله غياب أنظمة المعلومات المدمجة، مما أدى إلى تأخيرات كبيرة في تركيز البيانات وإعداد التقارير نتيجة المعالجة اليدوية للمعلومات المالية بطريقة تقليدية، حيث كان يتعين تسجيل العمليات عدة مرات عبر مراحل مختلفة من قبل عدة موظفين هذه الإزدواجية لم تبطئ فقط سير العملية المحاسبية، بل جعلت تركيز البيانات عملية بطيئة ومعقدة (Acha Fatima, 2020)، وكنتيجة لذلك فكرة الجزائر في إعداد مخطط توجيهي خاص برقمنة وزارة المالية، حيث تم تطوير نظام رقمي موحد يدمج أنشطة كافة المديريات العامة لوزارة المالية، إلى جانب أنظمة خاصة بكل مديرية على حدة، وذلك من أجل تطوير نظام

مدمج لإدارة المالية العمومية مع الالتزام بمبدأ السنوية كما هو معتمد سابقا. (ويس بن يطو صغير، 2025، 309).

وفي إطار السياق السابق تبنت الجزائر نظام رقمي تحت مسمى النظام المعلوماتي المتكامل لإعداد الميزانية (SIGBUD) وقد تم تثبيته منذ جوان 2017 على خزانات المعلومات للمديرية العامة للميزانية مع إمكانية الوصول إليه عبر الشبكة المحلية لوزارة المالية لكن النظام واجه إضطرابات تقنية وتعاقدية، حيث تأخرت عمليات التشغيل وضبط البيانات في البداية بسبب الأزمة الصحية العالمية، ثم ظهرت بعض القيود التقنية الأخرى المتعلقة باستقرار النظام.

يعتبر SIGBUD جزءاً من مشروع أوسع لرقمنة النظام الميزانياتي (MSB) في الجزائر بهدف تسيير أفضل للمالية العمومية، والذي شمل أنظمة أخرى مثل نظام المعلومات المدمج لعملية التسيير الميزانياتي (SIGB) والتي تعد نظام معلوماتي متكامل لإدارة الميزانية العامة للدولة، يهدف إلى عصنة المالية العمومية وتحسين كفاءة وشفافية تسيير الميزانية و يعد SIGBUD نظام معلوماتي متكامل لإعداد الميزانية يتيح رقمنة جميع مراحل إعداد الميزانية وتنفيذها، ويستند إلى تسعة أبعاد رئيسية تشمل النشاط، الهيئة الإدارية، الإقليم، مصدر التمويل، إقتراح الميزانية، التصنيف الاقتصادي للنفقة، المشاريع، نتائج المخرجات، والتأطير متوسط المدى، بما يتوافق مع مقتضيات القانون 18-15 المتعلق بقوانين المالية ويسمح النظام بإعداد الميزانية ومتابعتها وتقييمها بدقة، ويهدف نظام SIGBUD إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية، أبرزها تحسين كفاءة وفعالية إعداد الميزانية وتنفيذها، وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المالية العمومية، توفير معلومات دقيقة وحديثة لدعم صناعة القرار، وتسهيل عملية اتخاذ القرارات المبنية على بيانات موثوقة، دعم التخطيط المالي والاقتصادي على المدى المتوسط والطويل، تعزيز الانضباط الميزانياتي من خلال توفير معلومات دقيقة وموثوقة عن الوضع المالي للدولة، ما يسمح باتخاذ قرارات رشيدة بشأن تخصيص الموارد عبر ترشيد النفقات وتحديد أولويات الإنفاق بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، كما يعمل على تعزيز

الشفافية من خلال إتاحة المعلومات المالية للجمهور، ما يعزز التشاركية في تسيير الشأن العام، بالإضافة إلى زيادة كفاءة الخدمات العامة عبر تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، ويساهم أيضاً في تحسين مناخ الأعمال من خلال توفير بيئة مالية مستقرة وشفافة تشجع الاستثمار وتعزز النمو الاقتصادي (المديرية العامة للميزانية، 2023، ص01).

• إصلاح نظام الصفقات العمومية في سنة 2023: يندرج إصلاح نظام الصفقات العمومية في إطار الخطة الشاملة لإصلاح المالية العمومية التي كرسها المشرع بموجب القانون 15-18 المتعلق بقوانين المالية والرامي إلى ترقية الحوكمة والشفافية في تسيير الأموال العمومية، وذلك تماشياً مع الرؤية الجديدة المنبثقة عن الإصلاح الميزانياتي، وترتكز التدابير المقررة في القانون الجديد رقم 23-12 المؤرخ في 2023/08/05 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية. أساساً على ثلاثة مبادئ أساسية: حرية الوصول إلى الطلب العمومي و المساواة في معاملة عروض المرشحين، والشفافية في إجراءات إبرام الصفقات العمومية (SERVICEA, 2023).

LGÉRIE PRESSE, 2023)

كما يهدف قانون الصفقات الجديد إلى ضمان تأطير أفضل لممارسات الصفقات العمومية وذلك مراعاتاً للتحويلات الهيكلية العميقة التي تشهدها البلاد، حيث كرس ضرورة ترقية الإنتاج الوطني وإرساء نظام إلكتروني لإبرام الصفقات العمومية عبر رقمنة الإجراءات والتي من شأنها تعزيز الشفافية في مختلف قطاعات الدولة ومن التدابير الأخرى التي جاء بها القانون إنشاء المجلس الوطني للصفقات العمومية كهيئة تحكيم إداري مستقلة، تُبدي رأيها حول النزاعات الناشئة أثناء تنفيذ الصفقات العمومية مع المتعاملين الاقتصاديين الأجانب، عبر لجنة متعددة التخصصات (EL Watan-dz-com , 2023).

المحور الثاني: الاستدامة المالية لميزانية الدولة

بعد إستعراض الإطار النظري للإصلاح الميزانياتي كان من الضروري الانتقال الى التطرق لمفهوم الاستدامة المالية كأساس لضمان استمرارية المالية العمومية



وأهميتها ومؤشرات قياسها وكذا إبراز علاقة الإصلاحات الميزانياتية بالاستدامة المالية.

1- مفهوم الاستدامة المالية

لقد برز مفهوم الاستدامة المالية في أدبيات المالية العامة في أواخر سبعينيات القرن الماضي حين واجهت الحكومات ضغوطا سواء في جانب الحد من الضرائب أو في جانب زيادة الإنفاق العام لكن استخدام مفهوم الاستدامة المالية كمصطلح علمي كان في منتصف تسعينيات القرن الماضي والذي يعني إمكانية تعرض الدول إلى استمرار الأزمات على المدى الطويل، وبرز بشكل خاص بعد صدور تقرير The Brundtland Report سنة 1997 بشأن الاستدامة البيئية والذي انتقل بشكل تدريجي إلى مفهوم الاستدامة المالية في الجانب الاقتصادي. (الجاوري، 2015، ص278)

لقد أصبح يكتسي موضوع الاستدامة المالية في الوقت الحاضر أهمية كبيرة لدى الباحثين وذلك لارتباطه الوثيق بالقدرة المستقبلية للدولة على الإنفاق في ظل الإيرادات المحدودة ولذلك أصبح البحث عن مؤشرات لقياس سلامة الوضعية المالية للاقتصاد، ومتانة المالية العمومية حتمية ضرورية وقد إرتبط مفهوم الاستدامة المالية بعدة أبعاد منها السياسات المالية، الدين العام وغيرها فمفهوم الإستدامة المالية مرتبط بقدرة الحكومة على الوفاء بديونها المستحقة بشكل مستمر دون التعرض لخطر الإفلاس. (مراد، 2022، ص78) وتري منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في هذا السياق ان الاستدامة المالية تشمل على ملاءة الحكومة، النمو الاقتصادي المستقر، استقرار السياسة الجبائية، تحقيق العدالة بين الأجيال . بمعنى أن السياسة المالية المستدامة هي تلك التي يمكن تنفيذها من دون تغييرات جوهرية في أنماط الضرائب أو الإنفاق (OECD, 2009, p86) وعرف آخرون الاستدامة المالية أنها تقييم مدى قدرة الدولة على الاستمرار في تنفيذ السياسات التي حددتها مآليتها العامة، وتمويل برامج الإنفاق العام المختلفة دون التعرض لحالات التعثر المالي والعجز عن السداد" (البغدادي، 2010، ص408).

لقد قدّم بلانشارد (Blanchard) وآخرون تعريفاً معاصراً للاستدامة الميزانياتية إذ عرّفوا المفهوم على أساس ما إذا كان استمرار السياسات المالية الحالية على المدى الطويل سيؤدي بالحكومة إلى مستويات مفرطة من المديونية. وأثبتوا بوجه عام أن شرط الاستدامة على المدى الطويل يتمثل في أن تكون القيمة الحالية للفوائض الأولية السنوية (أي الأرصدة التشغيلية) كافية لتغطية الدين العام القائم. كما عرّفوا "معدل الضريبة المستدام، الذي يُقاس بكونه نسبة الإيرادات الجبائية إلى الناتج المحلي الإجمالي، والذي إذا استمر ثابتاً يسمح بالحفاظ على نسبة دين/ناتج محلي إجمالي مستقرة على الأمد الطويل، مع الأخذ في الاعتبار البنية الجبائية والاتجاهات الديموغرافية وعوامل أخرى (UniversitéSherbrooke(Québec), 2023).

أما في الدول النفطية فالاستدامة المالية تشمل عن مدى مقدرة هذه الدول على ضمان نفس حجم الانفاق العام على السلع والخدمات العامة في فترة ما بعد النفط، وهنا يتم التمييز بين الاستدامة المالية والعدالة بين الأجيال، إذ إن إستبدال إيرادات النفط بالإيرادات الضريبية الاعدية قد يحقق الاستدامة المالية، لكنه لا يضمن بالضرورة العدالة بين الأجيال. (Kenan Aslanli, 2015, p115)

ونستدل من التعاريف السابقة أنه على الرغم من إختلاف الباحثين على تعريف موحد للاستدامة المالية إلا أنها تتفق جميعاً على أنّ الشرط الأساسي لضمان استدامة المالية العمومية يتمثل في قدرة الدولة على الاستمرار في تنفيذ سياساتها المالية، وتمويل برامجها في ظل تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة، دون العجز عن سداد الديون والالتزامات.

2-أهمية الاستدامة المالية : تكمن أهمية الاستدامة المالية فيما يلي (شركة مسارانا، 2025، ص1):

- تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. فعندما تتمتع الدولة بمالية مستدامة، يمكنها ذلك من تمويل مشاريعها التنموية، تحسين بنيتها التحتية، توفير الخدمات العامة دون اللجوء إلى الاقتراض المفرط؛



- تساعد الاستدامة المالية في جذب الاستثمارات الأجنبية، كون المستثمرون يفضلون العمل في بيئات تتمتع باقتصاديات مستقرة ومستدامة؛
- تعد الاستدامة المالية إطارًا أساسيًا لضمان النمو الاقتصادي والاستقرار المالي من خلال تبني سياسات مالية سليمة، تمكن الدولة من تحقيق إستدامة مالية تدعم تطلعاتها المستقبلية؛
- تعد الاستدامة المالية مهمة لأنها تضمن الإستقرار الاقتصادي والإجتماعي على المدى الطويل.

3- مؤشرات قياس الاستدامة في الميزانية العامة

يُعد قياس الاستدامة المالية من الركائز الأساسية في تسيير المالية العمومية، حيث يتضمن تحليل قدرة الدولة على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها دون تهديد الموازنة أو المخاطرة باستدامتها (wikipedia, 2024). ويمكن عرض مجموعة من المؤشرات الشائعة لقياس الاستدامة المالية :

- **مؤشر العجز الموازني:** يعتمد هذا المؤشر على تقدير قيمة العجز أو الفائض الأولي في الموازنة العامة من خلال حساب الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة حيث تشير هذه النسبة إلى مدى قوة القيود المفروضة على اتخاذ القرارات الخاصة بالموازنة العامة السنوية بسبب زيادة عبء الدين العام، ويقوم هذا المؤشر على أن السياسة المالية المحققة للاستدامة المالية يجب أن تحتفظ بنسبة فائض أولي للميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لضمان ثبات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعنى أنه يجب على الحكومة أن تنتهج المرونة في الموازنة العامة حسب الحالة الاقتصادية السائدة، فيمكن التوسع في عجز الموازنة في ظل الأزمات الركود الاقتصادي والعكس صحيح في حالات التضخم، ولقد حددت معاهدة ماستريخت بأنه لا يجب أن يتجاوز حجم العجز في الموازنة العامة عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي لضمان تحقيق الاستدامة المالية. (زليخة كنيدي، 2024، ص348)

- مؤشر (Buiter): يرى المفكر الاقتصادي Buiter أن السياسة المالية المستدامة يجب أن تحافظ على صافي الأصول للقطاع العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ثم يحسب العجز الأولي الدائم اللازم لتحقيق هذا الهدف، والذي يُعطى بالمعادلة:

$$\bar{d} = (r - n) w$$

حيث أن:

$$d = D / Y$$

نسبة العجز الأولي إلى الناتج

$$w = W / Y$$

نسبة صافي الثروة إلى الناتج

n معدل النمو

$$\bar{d} - d = (r - n) w - d$$

المؤشر الذي اقترحه Buiter هو:

يعبر هذا المؤشر عن الفرق بين العجز الأولي (النسبة الأولية للدين العام اللازمة لاستقرار نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي) والعجز الاساسي الحالي (القيمة المتحققة) فإذا كانت القيمة الناتجة عن الفرق بين العجز الأولي والعجز الحالي سالبة فهذا يعني أن العجز الجاري كبير لدرجة لا يمكن تثبيته ومن ثم تصبح السياسة المالية غير مستدامة وبالعكس إذا كانت القيمة موجبة (Hemming, 2000,p7)

- مؤشر الفجوة الضريبية: يُعد مؤشر بلانشارد Blanchard من أهم الأدوات لقياس استدامة المالية العامة وقد طوّره بلانشارد وزملاؤه في إطار عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، حيث يبين هذا المؤشر حجم التغير المطلوب في الإيرادات الضريبية لضمان استقرار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل أي إمكانية قدرة الضرائب على تغطية الإنفاق الحكومي، أو مدى إمكانية تثبيت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي ويستند هذا المؤشر إلى فرضية مفادها أن الحكومة غالبًا ما تكون ملزمة ببرامج الإنفاق والتحويلات، بينما تظل الإيرادات الضريبية متغيرة وأكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية، مما يجعل الفجوة الضريبية أداة فعالة لتقدير مدى استدامة السياسة المالية، كما أن هذا المؤشر يقوم بقياس نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي الإلزامية لتثبيت نسبة



الدين العام المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي وهي تتحدد وفقا (Blanchard, 1990,p8) للمعادلة التالية:

$$T^* = G_t + (g_t - r_t) \times b_t$$

تعريف الرموز والمعاملات:

T^* :نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي اللازمة لتثبيت الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي.

G_t :نسبة النفقات العمومية بدون فوائد إلى الناتج المحلي الإجمالي.

g_t :معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

r_t :سعر الفائدة.

b_t :نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

• مؤشر فجوة الإيرادات: يعد أحد المؤشرات التي تختبر أثر المزج بين سلوك السياسة المالية من إنفاق وضرائب ونمو الناتج والتغيرات في نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في التأثير على الاستدامة المالية، وذلك من خلال تقدير مؤشر (Blanchard) لمستوى الإيرادات الضريبية المستهدفة التي يجب أن تتحقق وقياس الفجوة بين المتحقق والمخطط، وفي حالة كون فجوة الإيرادات الجارية سالبة فإن ذلك يشير الى الوضع الذي تتحقق فيه الاستدامة المالية، وبالعكس في حال كون فجوة الإيرادات الجارية موجبة فيشير هذا الوضع الذي لا تتحقق فيه الاستدامة المالية (سارة جبر حسين، 2021، ص 28)

• مؤشر نسبة الدين العام / للناتج المحلي الإجمالي (Debt-to-GDP ratio): يعد هذا المؤشر من بين المؤشرات التي تعطي صورة إجمالية لعبء الدين العام الداخلي وتم الاعتماد عليه كأساس للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وفقا لمعاهدة ماستريخت 1992 فيجب أن لا تزيد نسبة الدين العام عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي وفي حال تجاوز هذه النسبة يعد مؤشرا على دخول الدولة في أزمة مديونية K ويتميز الموقف المالي وفقا لهذا المؤشر بعدم الاستدامة المالية في الحالات التالية: ارتفاع نسبة الدين العام للناتج المحلي في الدولة عن نظيراتها في الدول الأخرى، أو إذا

أسفرت نسبة الدين للناتج المحلي عن معدلات أعلى من معدلاتها التاريخية، وأخيرا إذا كان الحفاظ على استقرار نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي يحتاج إلى تغيير كبير في السياسات المالية (بن عيسى إلهام محمد، 2020، ص284) ويعبر عن العلاقة الزمنية بين الارصدة والدين العام ودفع الفوائد كمايلي:

$$D_{t+1} = D_t (1 + r_t) + BP_t$$

حيثأن: • (D_t) الدين العام خلال الفترة (t) • معدل الفائدة للدين •

(BP_t) الرصيد المالي الأساسي.

لقد توصلت بعض الدراسات Blanchard الى أن المالية العامة تصبح في وضع استدامة عند بقاء نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي ثابتة، بحيث تعود الى مستوياتها الاصلية في حال حدوث تغيرات او احداث طارئة. ويشترط لتحقيق ذلك ان تكون الموارد المالية الحكومية كافية لتغطية اعباء الدين المستقبلية دون الحاجة لإعادة جدولة الديون او الاقتراض لمرة اخرى لسداد الديون. (Blanchard O، 1990)

لقد أظهرت دراسة قام بها صندوق النقد الدولي على الجزائر في 2023 سنة أن بناء هامش مالي بنحو 40 % من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال الجمع بين حد أدنى للادخار وهدف آمن للدين الإجمالي يحافظ على الاستدامة المالية متوسطة المدى ويحمي المالية العمومية في الجزائر من تقلبات أسعار النفط. وقد تم تحديد حد للادخار الأدنى استنادًا إلى منهج احتمالي لضمان حماية المالية العمومية من تقلبات أسعار النفط، أو الهدف متوسط المدى للدين الإجمالي، فقد تم ضبطها بحيث تمنع وصول الدين إلى مستويات غير مستدامة محتملة في ظل مجموعة واسعة من الاتجاهات المالية والاقتصادية الكلية. (International Monetary Fund, 2023,p3)

4- العلاقة بين الإصلاح الميزانياتي و الاستدامة المالية

تقتضي السياسة المالية في إقتصاد نفطي تحديد ركيزة للإنفاق على المدى القصير والمتوسط، بما يسمح بفك الارتباط بين الموازنات وتقلب أسعار النفط.

وينبغي أن يكون مسار السياسة المالية متسقًا مع هدف تحقيق استدامة أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط والطويل. وفي هذا السياق، تُستخدم فرضية الدخل الدائم (Permanent Income Hypothesis) للاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان (Milton Friedman) كأداة نظرية لتحديد سعر "مالي" للنفط في المدى الطويل (Long-term Fiscal Price). إذ يرى فريدمان أن الفرد يبني تقديراته على أساس دخله الدائم المتوقع عبر المستقبل المنظور، ولا يعتمد في تحديد اختياراته على حجم دخله الجاري فقط، وهو ما ينطبق أيضًا على الحكومات. وبمعنى آخر، فإن الدخل الدائم لحكومة دولة نفطية يتحدد باستخدام معدل خصم (سعر فائدة) لتقدير القيمة الحالية (Present Value) للتدفقات المتوقعة من عوائد تصدير النفط، بما يتوافق مع نمط الإنتاج (Production Profile) وأفق النضوب (Depletion Horizon).

إذا كان البلد النفطي يمتلك إحتياطيات نفطية كبيرة تستمر لسنوات طويلة، يدور أحد التساؤلات الرئيسية حول أفضل إطار يمكن أن يساعده على إدارة تقلب إيرادات النفط في المدى القصير وال المدى المتوسط. وبوجه عام، فإن النماذج القائمة على فرضية الدخل الدائم في تنفع وضع ركيزة استدامة المالية العامة في البلدان النفطية على المدى الطويل. ويشير نموذج فرضية الدخل الدائم أن إلى السياسات المالية العامة متوسطة الأجل في البلدان النفطية، تم ما إذا تنفيذها على النحو المين في السيناريو الأساسي، سوف تكون متسقة بصفة مع عامة استدامة المالية العامة في الأجل الطويل. وينبغي أن تكون سياسة المالية العامة متسقة مع هدف تحقيق استدامة أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط وال المدى الطويل، بينما في تأخذ حساباتها تحقيق العدالة بين الأجيال والحاجة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية. (حيدر حسين آل طعمة، 2018، ص391-393)

المحور الثالث: إستراتيجيات تحقيق إستدامة المالية العمومية في الجزائر

لتحقيق الاستدامة المالية في أي بلد لا بد من إتباع مجموعة من الاستراتيجيات الفعالة من أجل تعزيز الموارد من خلال تنويع مصادر الدخل وزيادة

كفاءة فرض الضرائب و ترشيد النفقات عن طريق إعادة هيكلة الميزانيات وتقليص إهدار الموارد و تحسين إدارة الديون وتجنب الاقتراض المفرط الذي قد يؤدي إلى أزمات و تعزيز الشفافية والحوكمة في إدارة الموارد لضمان استخدامها بشكل أمثل ولا يتحقق إلا من خلال إتباع الاستراتيجيات التالية (شركة مسارانا، 2025، ص1):

1-تبني إستراتيجية ميزانية البرامج المبنية على الأداء

تمكن ميزانية البرامج من تجميع الإعتمادات المالية المخصصة لكل دائرة وزارية في محفظة تتضمن سلسلة من البرامج، حيث يمكن ان يتكون البرنامج من برامج فرعية و مجموعة من الأنشطة والأنشطة الفرعية والتي تهدف إلى ربط الوسائل بالأنشطة وفقاً للنتائج المنتظرة، تكون البرامج محددة بالأهداف وتقاس بالنتائج وتقيم حسب معايير ومؤشرات الأداء، ومن هذا المنطلق تقوم البرامج بترجمة السياسة العمومية للدولة، وعليه يصبح البرنامج وحدة تخصص الإعتمادات، حيث يُصادق على الإعتمادات بالبرنامج بدل الفصول والقطاعات كما يصبح البرنامج الوحدة الأساسية و العملياتية لتنفيذ الميزاني العامة للدولة، إذ تسمح الاجراءات الحديثة التي كرسها القانون 15-18 من استخدام الإعتمادات بمرونة أكبر في تسيير النفقات العمومية، بعد التدقيق في الأحكام والقواعد الحالية المتعلقة بإعداد التخصيص الميزانياتي ضمن ميزانية البرامج تحويل ونقل الإعتمادات. (مصطفى، 2023، ص130)، وتتمثل أهم النتائج المنتظرة من تبني ميزانية النتائج في كونها تعزز قدرات المسيرين على اتخاذ قرارات واضحة ودقيقة، كما ستساهم في تحسين إدارة الموارد المالية والبشرية من خلال تحديد أهداف دقيقة وقابلة للقياس مدعومة بتقارير للمردودية. إضافة إلى ذلك، فإنها تقحم مسؤولية الإدارات العمومية والمسيرين، وهو ما يتطلب بدوره تحولاً في الثقافة التسييرية نحو مزيد من المساءلة والشفافية. كما يوفر هذا النهج معطيات أكثر جودة حول نتائج البرامج، ويجعل الاهتمام موجهاً بدرجة أكبر نحو تحقيق الأهداف والنتائج المسطرة، الأمر الذي يعزز ثقة المواطنين في السياسات الحكومية. وفضلاً عن ذلك، فإن التسيير المبني على النتائج يُعد وسيلة فعالة لزيادة كفاءة البرامج



الحكومية، بما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات العمومية والاستدامة المالية للميزانية العمومية (بوكلتوم محمد ، 2024، ص199).

2- تبني مقارنة التخطيط المالي متعدد السنوات كاستراتيجية للإنفاق العمومي

لقد نشأ التخطيط المالي متعدد السنوات تحت مسمى الإطار الميزناتي المتوسط المدى CBMT في أستراليا خلال ثمانينيات القرن الماضي، ومنذ ذلك الحين شهدت السنين اللاحقة انتشاراً واسعاً لاعتماده من طرف العديد من الدول والمناطق في العالم . فبحلول عام 2013، كان هناك 72 إطاراً ميزناتياً متوسط المدى حول العالم (Teresa Curristine, 2024,p3) ، لقد أدخل القانون 15-18 مفهوم التخطيط المالي متعدد السنوات، الذي سمح للحكومة من إعتماد رؤية طويلة المدى في تسيير المالية العمومية، وعلى خلاف المقاربة التقليدية التي تركز على سنة مالية واحدة، يقوم هذا النهج على إعداد أطر ميزانية تمتد لعدة سنوات، وهو ما يسمح بتحسين كفاءة تخصيص الموارد العامة، وتعزيز القدرة على التنبؤ بالتحديات المالية المستقبلية (Ashabur, 2023,p2.3)

يُعد التخطيط المالي متعدد السنوات ضرورياً لاستدامة المالية العمومية، إذ يمكن الحكومات من تسيير الاستثمارات الكبرى، مثل مشاريع البنية التحتية، على مدى فترات طويلة. كما يساهم في التخفيف من مخاطر الصدمات المالية الناجمة عن تركّز نفقات ضخمة في سنة واحدة، مما يعزز الاستقرار المالي ولا يقتصر الأمر على مواءمة القرارات الميزانية قصيرة المدى مع الأهداف الاستراتيجية، بل يسمح أيضاً باستباق التحديات والمخاطر الاقتصادية والمالية المستقبلية حيث أكدت المادة 5 من LOLF على أهمية الإطار الميزناتي متوسط المدى، الذي سيسمح بتوقع أدق وإدارة أفضل للأموال العمومية على مدى عدة سنوات مالية. (Haillami, 2024, p635)، و تندهور الاستدامة المالية عندما تميل نسبة الدين العمومي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع بمرور الزمن، مما قد يؤدي في النهاية إلى مشاكل في التمويل عبر الأسواق. لذلك يجب على الحكومات أن تعمل على إبقاء العبء الضريبي مستقراً عبر الزمن، وضمان عدم تأثره بالتغيرات التي قد تحصل في

الهيكلية الجبائية، و الديموغرافية، أو الاتجاهات الاقتصادية خلال الأفق الزمني محل التنبؤات الميزانية وأنها يحترم المكلفون بالمالية العمومية هذا النهج من خلال تثبيت وزن الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي . (UniversitéSherbrooke(Québec), 2023,p3).

3-تبنى مقارنة ربط الانفاق العام بإطار النفقات المتوسط المدى(CDMT)

لقد نشأ (CDMT) بصيغ مختلفة عبر الدول منذ أوائل الثمانينيات حين أطلقت أستراليا نظام التقديرات المستقبلية وقد تبعتها بعض الدول خلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات (مثل الدنمارك، ونيوزيلندا، وهولندا، والنرويج). أما بعض الدول الإفريقية، فقد تبنت ال(CDMT) في أواخر التسعينيات وكان السياق الخاص في هذه البلدان (باستثناء جنوب إفريقيا) هو الحاجة إلى ضمان التزام متعدد السنوات بالموارد الموجهة إلى السياسات المدرجة في استراتيجيات الحد من الفقر.

يعد (CDMT) مقارنة لإعداد الميزانية تهدف إلى معالجة أوجه القصور المعروفة في الميزانية السنوية والتي غالباً ما تتسم بقصر النظر، والتحقق المفرط، وخدمة المصالح الضيقة (Wildavsky, 1986). حيث نلاحظ أن الميزانيات السنوية التقليدية عادةً ما تبدأ من ميزانية العام السابق مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة، مما يجعل من الصعب توزيع الموارد. بينما يتبنى (CDMT) نهجاً استراتيجياً واستشرافياً لتحديد أولويات الإنفاق وتوزيع الموارد، بحيث يتم تحديد مستوى وتركيب الإنفاق العام بما يتماشى مع الاحتياجات الجديدة . كما يفرض على صانعي السياسات النظر عبر القطاعات والبرامج والمشاريع لإعادة هيكلة الإنفاق بما يخدم الأهداف السياسية المسطرة. ليصبح (CDMT) أداة لترجمة الأهداف والقيود الكلية للمالية العامة إلى مجاميع ميزانية كلية وخطط إنفاق مفصلة، موجهة بأولويات استراتيجية للإنفاق. وبالتالي، يقدم (CDMT) إمكانية تحقيق الأهداف الثلاثة العليا لإدارة الإنفاق العام (الانضباط المالي، الكفاءة، التخصيصية، الكفاءة التقنية) والتي تعجز الميزانية السنوية التقليدية عن تحقيقها.

وعليه زادت الحاجة لاستخدام (CDMT) في صياغة السياسة المالية الكلية، المستندة إلى تحليل استدامة المالية العمومية، أو الاهداف المتعددة السنوات، وأحياناً القواعد المالية الدائمة، وفي هذا السياق، يبرز (CDMT) كآلية مؤسسية رسمية تربط بين أهداف السياسة المالية وعملية إعداد الميزانية، الأمر الذي يعزز مصداقية كليهما. (World Bank, 2013 ,P7-11).

4-تبني إستراتيجية إدارة المخاطر الميزانياتية في القطاع العام

تعرف المخاطر المالية على أنها العوامل التي قد تؤدي إلى إنحراف النتائج المالية عن التوقعات أو التنبؤات إذ يمكن أن تنشأ المخاطر المالية من الصدمات الاقتصادية الكلية أو تحقق الالتزامات المحتملة أي الالتزامات الناجمة عن حدث غير مؤكد ويمكن أن تكون هذه إما إلتزامات صريحة ذات أساس قانوني مثل ضمانات القروض الحكومية أو التزامات ضمنية ناتجة عن توقع عام بمسؤولية الحكومة غير منصوص عليها في القانون مثل إنقاذ مؤسسات محلية أو إقليمية متعثرة ويتيح تحليل المخاطر المالية والتنبؤ بها إلى التقليل من حجم الصدمات المحتملة وتوزيعها وتأثيرها على المالية العامة. (IMF, 2016,p5).

لقد قامت الجزائر ممثلة في وزارة المالية بتأسيس لجنة عليا لتقييم والتحذير من المخاطر الميزانياتية (HCRB)، وتدخل هذه اللجنة في إطار تطبيق أحكام المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 20-335 المؤرخ في 22/11/2020، المتعلق بكيفيات تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي متوسط المدى وقد تمّ تجسيد هذا الأساس القانوني بموجب قرار صادر عن وزارة المالية بتاريخ 2021/06/08، وهي هيئة مكلفة خصوصاً بتحديد المخاطر الميزانياتية المحتملة التي من شأنها التأثير على المالية العمومية، وتقييم إحتمال وقوعها، فضلاً عن تقدير الآليات القائمة للتحكم في هذه المخاطر وتتكفل اللجنة أيضاً بإنشاء منصة لتبادل البيانات مع مؤسسات الإدارة العمومية، فضلاً عن وضع آلية لمتابعة تطور مؤشرات تسيير المخاطر الميزانياتية (Ministère des Finances, 2023,p2.4) ، وحسب المادة 02 من القرار المؤرخ 2021/06/08 فإن هذه اللجنة تغطي نطاقاً واسعاً من المجالات ذات الصلة

بالمالية العمومية، إذ تختص بالاقتصاد الكلي، الدين العمومي، تمويل أنظمة الضمان الاجتماعي، إضافة إلى مساهمات الدولة في المؤسسات والشركات العمومية والبنوك والمؤسسات العمومية المالية وشركات التأمين العمومية، ومالية الجماعات المحلية وتُظهر هذه المجالات أنّ اللجنة تجمع بين البعد الكلي للإقتصاد الوطني والبعد القطاعي للمؤسسات العمومية وما شابهها بما يعزز دورها في ضمان إستدامة المالية العمومية (وزارة المالية، 2021).

الخاتمة

يتضح من الدراسة أن الإصلاحات الميزانية في الجزائر مثلت نقلة نوعية في تسيير المالية العمومية، إذ أعادت هيكلة دورة الميزانية العامة واستبدلت النموذج التقليدي الذي يعتمد على التسيير القائم على الوسائل إلى نموذج يركز على التسيير القائم على النتائج والأهداف. وقد مكن هذا التحول من دمج آليات التقييم والمتابعة، الرقابة الداخلية والخارجية، البرمجة متوسطة المدى، والنظم المعلوماتية المتكاملة في إعداد وتنفيذ الميزانية، مما يعزز الكفاءة الاقتصادية، الشفافية، المساءلة، وضمان الاستدامة المالية. ويمكن تفصيل النتائج أكثر على النحو الموالي:

- لقد أكدت الدراسة أن تحقيق الاستدامة المالية للميزانية العمومية لا يقتصر على التوازن بين الإيرادات والنفقات، بل يتطلب اعتماد استراتيجيات حديثة وفعّالة، مثل ميزانية البرامج المبنية على الأداء، التخطيط المالي متعدد السنوات، إطار النفقات المتوسط المدى، وإدارة المخاطر الميزانية، والتي تساهم جميعها في تعزيز كفاءة الإنفاق، ضبط الدين العمومي، وتوجيه الموارد نحو الأولويات التنموية والاجتماعية ،

- الإصلاح الميزانياتي الذي تم تجسيده عن طريق القانون العضوي رقم 18-15 أصبح إطاراً مرجعياً استراتيجياً لإدارة المالية العمومية في الجزائر، يقوم على اعتماد استراتيجيات حديثة وفعّالة، مثل ميزانية البرامج المبنية على الأداء، التخطيط المالي متعدد السنوات، إطار النفقات المتوسط المدى، وإدارة المخاطر الميزانية، والتي تساهم جميعها في تعزيز كفاءة الإنفاق، ضبط الدين العمومي،

وتوجيه الموارد نحو الأولويات التنموية والاجتماعية ، وهو يعد أداة وطنية محورية لتحقيق الاستدامة المالية من خلال ربط الإنفاق بالأهداف.

- لقد أدكدت الدراسة أن الإصلاح الميزانياتي، المكرس بموجب القانون العضوي رقم 15-18، أنه أصبح إطاراً مرجعياً استراتيجياً لإدارة المالية العمومية في الجزائر، من خلال تبنيه مقاربات حديثة وفعّالة في التسيير العمومي مثل ميزانية البرامج المبنية على الأداء، التخطيط المالي متعدد السنوات، إطار النفقات متوسط المدى، وإدارة المخاطر الميزانياتية. وتُسهم هذه الآليات مجتمعة في تعزيز كفاءة الإنفاق العمومي، وضبط مستويات الدين، وتوجيه الموارد نحو الأولويات التنموية والاجتماعية، مما يجعل من هذا الإصلاح وسيلة لتحقيق الاستدامة المالية .

- لقد ساهم مشروع رقمته المالية العمومية المتمثل في النظام المعلوماتي المتكامل (SIGBUD) في متابعة الميزانية بدقة عالية، وتحسين القدرة التنبؤية، وتوفير شفافية أكبر في المعلومات المالية، ما سيعزز مساءلة الميسيرين في القطاع العام.

- تبنى مشروع الإطار الميزانياتي المتوسط المدى CBMT وإطار النفقات المتوسط المدى CDMT في تسيير المالية العمومية شكّل أداة رئيسية لتحقيق الاستدامة المالية عبر ضمان التوازن بين الإيرادات والنفقات، وتحسين التخطيط المالي طويل الأجل، وتقوية قدرة الدولة على مواجهة الصدمات الاقتصادية.

- الإصلاحات الميزانياتية عززت المصداقية المالية للدولة أمام المؤسسات الدولية والمستثمرين والمواطنين، مما يساهم في تحسين المناخ الاقتصادي العام وتعزيز الثقة في الإدارة المالية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

- أبعاد الاستدامة تشمل: الملاءة المالية، استقرار النمو الاقتصادي، استقرار السياسة الجبائية، العدالة بين الأجيال، وكفاءة الإنفاق العام.

- يعد تأسيس اللجنة العليا لتقييم المخاطر الميزانياتية (HCRB) في الجزائر مكسباً هاماً لتجنب المخاطر المالية و الصدمات النفطية المحتملة في المستقبل وتأثيرها على المالية العامة للقطاع العام .

- الاقتراحات: تبعا لما سبق عرضه يمكن تقديم الاقتراحات التالية:
- تقتضي المرحلة المقبلة من مسار الإصلاحات الميزانياتية في الجزائر توجيه الجهود نحو تدعيم آليات تحقيق الاستدامة المالية، عبر تنوع مصادر الموارد العمومية والحد من الاعتماد المفرط على عوائد المحروقات، بما يضمن الاستدامة الاقتصادية والمالية للدولة".
 - إنشاء منصة وطنية موحدة لتبادل البيانات وتعميم استخدام نظام SIGBUD عبر الإدارات العامة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية، بما يعزز من تكامل المعلومات المالية ويرفع من جودة التقارير في القطاع العام .
 - ضرورة تبني جميع المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العمومي، بما يتيح الانتقال التدريجي إلى نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق.
 - تعزيز إدارة المخاطر الميزانياتية عبر دعم اللجنة العليا لتقييم المخاطر الميزانياتية بالموارد التقنية والبشرية اللازمة، مع تطوير آليات دقيقة لرصد المخاطر الاقتصادية والمالية المحتملة.
 - ضرورة استخدام المؤشرات الدولية المعروفة لقياس الاستدامة المالية للميزانية العمومية، ولا سيما منها مؤشرات إدارة المخاطر المطبقة في الاقتصاديات النفطية، مقل نموذج أو مؤشر "الدخل الدائم" لتقدير الإيرادات النفطية، واعتماد سياسات مالية متوسطة المدى تتيح الحد من التقلبات وضمان التوازن بين الإنفاق الراهن والالتزامات المستقبلية.
 - تعزيز حوكمة و شفافية المالية العمومية عن طريق نشر المعلومات المالية وتقارير الأداء بشكل دوري، لضمان إشراك المواطنين في مراقبة المالية العامة، وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع المدني.



قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: باللغة العربية

1- المقالات والأوراق البحثية المنشورة في الدوريات

- أحسن مصطفى. (2023). أداء التسيير العمومي الجديد كآلية لإصلاح النظام الميزانياتي بمقتضى القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية. مجلة الجزائر للمالية العمومية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، (1)13، 126-141.
- أحمد محمد الحاوري. (2015). تحليل إستدامة المالية العامة في اليمن في ظل تراجع إنتاج النفط. مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، (44)21، 273-243.
- بن عيسى إلهام. وآخرون. (2020). الاستدامة المالية والتنوع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2000-2018. مجلة إدارة المؤسسات ورأس المال الاجتماعي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، (1)16، 281-296.
- بن قويدر حياة. (2023). التحول إلى موازنة البرامج في إطار الإصلاح الميزانياتي بالجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، (2)8، 266-281.
- بوشعور رضية. ويس بن يطو صغير. (2025). دعم تسيير المالية العامة وتعبئة الموارد المحلية في الجزائر: مشروع Pagfal. مجلة الجزائر للمالية العمومية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، (1)15، 301-315.
- بوكلتوم محمد. (2024). آليات إعداد و تصميم ميزانية الدولة عن طريق الإطار الميزانياتي المتوسط المدى في ظل تطبيق قانون المالية الجديد 18-15-دراسة تحليلية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تامنغست، (1)13، 192-216.
- زليخة كنيذة. (2024). قياس أثر صدمات أسعار النفط على الاستدامة المالية في الجزائر دراسة قياسية تحليلية باستخدام نموذج Nardl خلال الفترة (1990/2021). (مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، جامعة جيجل - محمد الصديق بن يحيى، (2)8، 345-358.
- صادفي جمال. (2024). آفاق تطبيق الإصلاح الميزانياتي ودوره في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر-من وجهة نظر أعوان التنفيذ. مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي بتندوف، (2)9، 37-57.
- عمالو عبد الجليل. مداحي عثمان. (2024). دور الإصلاح الميزانياتي في ترشيد الإنفاق العام في الجزائر. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لأفلو، (2)7، 296-320.

- مراد جبارة. (2022). دور نظام الموازنة العامة في تحقيق الاستدامة المالية- دراسة قياسية لحالة الجزائر 2000-2020. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، (2)، 18، 75-94.

- مروة فتحي السيد البغدادي. (2010). مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، مصر، (48)، 404-449.

- معط الله محمد ركاب عبد الكريم. (2023). آليات و خصائص تطبيق تسيير الموازنة العامة وفق الإصلاح الميزانياتي الجديد في الجزائر. مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، جامعة زيان عشور الجلفة، (2)، 7، 172-188.

- هاشم مرزوك الشمري. حيدر حسين آل طعمة. (2018). الاستدامة المالية وفاق النمو الاقتصادي في العراق. مجلة جامعة جيهان، العراق، (2)، 386-402.

2- الرسائل والمذكرات الجامعية

- جبر حسين سارة. (2021). تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق [مذكرة ماجستير غير منشورة]. كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.

3- القوانين والوثائق الرسمية

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (2020). . 31 ديسمبر). العدد 82،
- القرار الوزاري، ب ر (2021). . 18 جويلية. (تحديد مهام اللجنة العليا لتقييم المخاطر الميزانياتي والتحذير وتنظيمها. العدد 56،

4- المواقع الالكترونية

- https://msarna.net
- https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/grands-dossiers-ar/419-2020-11-10-09-55-35
- Blanchard, O. J. (1990). Suggestions for a new set of fiscal indicators. Retrieved from OECD: [https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/1990/04/suggestions-for-a-new-set-of-fiscal-indicators_g17a136f/435618162862.pdf?utm=\(https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/1990/04/suggestions-for-a-new-set-of-fiscal-indicators_g17a136f/435618162862.pdf?utm\)_source=chatgpt.com](https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/1990/04/suggestions-for-a-new-set-of-fiscal-indicators_g17a136f/435618162862.pdf?utm=(https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/1990/04/suggestions-for-a-new-set-of-fiscal-indicators_g17a136f/435618162862.pdf?utm)_source=chatgpt.com)
- EL Watan-dz-com. (2023). Loi sur les marchés publics: Des mesures pour renforcer la transparence, matérialiser les procédures et associer les start-up. Retrieved from EL Watan: [https://elwatan-dz.com/la-loi-sur-les-marches-publics-publiee-au-journal-officiel-cap-sur-la-transparence-des-procedures](https://elwatan-dz.com/la-loi-sur-les-marches-publics-publiee-au-journal-officiel-cap-sur-la-transparence-des-procedures](https://elwatan-dz.com/la-loi-sur-les-marches-publics-publiee-au-journal-officiel-cap-sur-la-transparence-des-procedures)
- Gourfinkel, D. (2021). The Main Challenges of Public Sector Accounting Reforms and World Bank's Public Sector Accounting and Reporting (PULSAR) Program.



- Retrieved from IFAC: https://www.ifac.org/knowledge-gateway/discussion/main-challenges-public-sector-accounting-reforms-and-world-bank-s-public-sector-accounting-and?utm_source=chatgpt.com
- Ministère des Finances. (2023). Installation du Haut Comité d'Evaluation et d'Alerte des Risques Budgétaires. Retrieved from revue_de_presse: https://www.mf.gov.dz/images/pdf/Mars23/revue(https://www.mf.gov.dz/images/pdf/Mars23/revue)_de_presse_du_29_Mars_2023.pdf
 - SERVICEALGÉRIEPRESSE. (2023). Loi sur les marchés publics: des mesures pour renforcer la transparence, dématérialiser les procédures et associer les start-up. Retrieved from SERVICEALGÉRIEPRESSE: \$\text{[https://www-aps-dz.translate.goog/economie/158575-loi-sur-les-marches-publics-des-mesures-pour-renforcer-la-transparence-dematerialiser-les-procedures-et-associer-les-start-up?utm]}\$ (https://www-aps-dz.translate.goog/economie/158575-loi-sur-les-marches-publics-des-mesures-pour-renforcer-la-transparence-dematerialiser-les-procedures-et-associer-les-start-up?utm)_source=chatgpt.com&_x_tr_sl=auto&_x_tr_tl=en&_x_tr_hl=en}\$
 - Teresa Currstine, I. A. (2024). How to Develop and Implement a Medium-Term Fiscal Framework. Retrieved from International Monetary Fund: https://www.imf.org/media/Files/Publications/HowToNotes/2024/English/HTNEA2024005.aspx(https://www.imf.org/media/Files/Publications/HowToNotes/2024/English/HTNEA2024005.aspx)
 - Université Sherbrooke (Québec). (2023). Soutenabilité budgétaire à long terme du Québec, édition 2023. Un portrait différent. Retrieved from CFFP: https://cffp.recherche.usherbrooke.ca/wp-content/uploads/2023/08/Soutenabilite-vfinale.pdf(https://cffp.recherche.usherbrooke.ca/wp-content/uploads/2023/08/Soutenabilite-vfinale.pdf)
 - wikipedia. (2024). Fiscal sustainability. Retrieved from wikipedia: https://en.wikipedia.org/wiki/Fiscal(https://en.wikipedia.org/wiki/Fiscal)_sustainability

ثانيا: باللغة الأجنبية

1- Journals/Reviews/Working Papers

- Acha Fatima, G. L. (2020). La réforme comptable de l'état en Algérie et la nécessité de la mise en place du système d'information intégré. Revue des réformes économiques et intégration dans l'économie mondiale, Ecole Supérieure de Commerce, 14(1), 1-19.
- Ashabur, R. (2023). Role of Medium-Term Budget Framework (MTBF) in accomplishing Public Financial Management (PFM) Goals. Strategy & Macroeconomic Policy eJournal, SSRN, Rochester, New York, USA, 15(26).
- Aslanli, K. (2015). Fiscal sustainability and the State Oil Fund in Azerbaijan. Journal of Eurasian Studies, Public Finance Monitoring Center, Baku, Azerbaijan, 6(2), 114-121.
- Hemming, N. C. (2000). Assessing Fiscal Sustainability in Theory and Practice. IMF Working (Working Paper).
- Nabila Haillami. (2024). Assessing the impact of public accounting reforms in AlgeriaAn analytical study of the government accounting system under the organic finance law (LOLF). International Journal of Economic Perspectives, Chérif Bouchoucha University Center- Aflou18(2), 628-646..
- Olivier Jean Blanchard. (1990). Suggestions for a New Set of Fiscal Indicators. OECD Economics Department Working Papers.

2- Dissertations and Theses

- Belacel brahim. (2018). Réforme de la comptabilité de l'état en Algérie 1 [Doctoral dissertation]. École doctorale de droit de la Sorbonne, paris

3- International Institutions and Organizations Documents

- IMF, I. M. (2016). Analyzing and Managing Fiscal Risks - Best Practices. International Monetary Fund. IMF Publication.
- International Monetary Fund, M. E. (2023). Designing A Rules-Based Fiscal Framework for Algeria1. International Monetary Fund, Middle East and Central Asia Dept.
- OECD. (2009). Governance at a glance 2009. Organisation for Economic Co-operation and Development, FRANCE.
- World Bank. (2013). Beyond the Annual Budget: Global Experience with Medium-term Expenditure. World Bank. World Bank.